مشكلات العربية واقتراح

المرحوم أحمد أمين

في العربية مشكلات يجب علينا أن نعالجها لا أن نتجاهلها . ولكن المشكلات تختلف باختلاف نظر العلماء والأدباء اليها . فما يكون مشكلاً في نظرك قد يكون واضحاً لا التباس فيه في نظر غيرك . وهاكم الحروف العربية مثلاً فإن بعض العرب والمستشرقين يرون من الضروري أن تُبدل منها حروفٌ لاتينية ، على حين أن معظم مفكرينا وعدداً من المستشرقين يرون أن عملاً كهذا يعد جريمة لأنه يحدث بيننا وبين القرآن الكريم وتراثنا القديم هوة لا قعر لها .

ويرى بعضهم اطراح كثير من المترادفات من المعجمات العربية ، فنحن لا نحتاج في نظرهم الى أن يكون لكل من السيف والأسد والجمل والفرس والعسل والمصيبة وغيرها عشرات أو مئات من الأسماء المترادفة . وفي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الحقيقة لا ضرر في مثل هذه المترادفات . والضرر إنما يكون في أن يوضع في العلوم والفنون الحديثة للمصطلح الأعجمي الواحد أكثر من مصطلح عربي واحد ، فلا يسمى الترمومتر مثلاً بكلٍّ من مقياس الحرارة وميزان الحرارة والمِحَرّ والمستحِرّ والمحرار ، وأخيراً الترمومتر المعربة ! ولا تسمى الأداة المعروفة التي يطلق الفرنسيون عليها اسم Frein بكل من الأسماء الآتية وهي المِكْبَح والكابحة والكَمّاحة والمعوّقة والشكيمة والموقفة والماسكة والفرملة والفران وغيرها . ولطالما ذكرت أن اختلاف المصطلحات العربية للمعنى العلمي الواحد أصبح داءً من أدواء لغتنا العربية ، وأن هذا الداء ينمو ويستشري كلما اتسعت الثقافة في البلاد العربية ، وكلما ازداد فيها نقلة العلوم الحديثة ، وعدد المؤلفين في تلك العلوم . ولي في توحيد المصطلحات العلمية العربية بحث طويل (١) .

ومن المشكلات الاشتراك أي تعدد المعاني في الكلمة الواحدة ، وهو عكس الترادف .

وليس الاشتراك من خصائص اللغة العربية وحدها ، فنحن نجده في جميع اللغات المنتشرة . ولا كبير ضرر في أن يكون للكلمة معان متقاربة ، وإن تكن دقة المعنى أمراً مرغوباً فيه ولا سيما لدى المترجمين من اللغة العربية أو اليها . ولكن تبدو المشكلة عجيبة عندما تدل الكلمة على الشيء وضده . والأضداد في لساننا معروفة . وقد ألف علماء اللغة فيها كتباً وفصولاً (٢) . ولكنهم بالغوا في عددها فعدوا من الأضداد ألفاظاً

---

(١) ص ١١٦ من كتاب « المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، في القديم والحديث » ، والجزء الحادي عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة .

(٢) آخر كتاب فيها طبعه المجمع العلمي العربي سنة ١٩٦٣ م ، وهو كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ للهجرة ، وقد جاء في جزأين حققهما الدكتور عزة حسن .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لها معان مشتركة غير متضادة . والأضداد الحقيقية لا تتجاوز عشرين لفظة ، على ما ذكره المرحوم الدكتور منصور فهمي في بحثه الماتع عن الأضداد وتعليلاتها المنشور في الجزء الثاني من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . ومهما يكن هذا العدد صغيراً فالمرء لا يسيغ مثلاً اطلاق لفظ المولى على المالك والعبد ، والجَوْنِ على الأبيض والأسود ، والجَلَلِ على العظيم والصغير الى آخر الأضداد .

وهذه المشكلة لا تعد شيئاً مذكوراً إذا قيست بموضوع تيسير قواعد النحو والصرف من دون مس أصل من أصول اللغة . فما حاجة التلميذ الى فلسفة النحو في كل تلك الافتراضات والتعليلات ، وذلك الإمعان في التعمق العلمي ، وذلك الإسراف في القواعد والاصطلاحات ؟ ثم أليس علم الصرف أشبه بفقه اللغة على حد قول بعض الأساتذة ؟ فكيف تهضمه معدة التلاميذ على حين أن دراسته في استقصاء هي من شؤون الذين ينقطعون الى العربية وعلومها ؟ ولذلك مست الحاجة الى تيسيره .

ومنذ نحو عشرين سنة ألفت وزارة المعارف في القاهرة لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، فوضعت تقريراً عُرض على مؤتمر مجمع اللغة العربية ، فوافق عليه مع تعديلات طفيفة ، وأصدر بذلك قرارات نشرت في الجزء السادس من مجلة المجمع (ص ١٨٠ – ١٩٧) . والمعروف أنه وُضعت كتب مدرسية على أساس تلك القواعد الميسرة ، وأنها دُرّست في مصر مدة ثلاث سنوات . ثم اجتمع علماء اللغة وأساتيذها في مؤتمر عقد في القاهرة سنة ١٩٦١ فقرروا العدول عن القواعد الجديدة الى القواعد القديمة . ومع هذا نتج عن هذه الحركة استبعاد ما أمكن استبعاده من التعليلات والافتراضات في كتب النحو والصرف المدرسية .

أما تيسير الكتابة العربية فقد أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة يعالجه منذ سنة ١٩٣٨ . وفي سنة ١٩٤٤ قرر مؤتمر المجمع وضع جائزة قدرها ألف جنيه مصري لأحسن اقتراح يرده في تيسير تلك الكتابة ، فجاءه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أكثر من مائتي اقتراح . وقد نشرتُ في هذه المجلة[١] نبذة في هـذا الموضوع مع نماذج من الحروف الجديدة التي اختُصرت فيها صور الحروف وأصبح عددها أقل من نصف عدد الحروف المستعملة في المطابع . وانتشرت الحروف الجديدة في بعض الصحف المصرية خاصةً . ولكنني لا علم لي بكتاب حديث طُبع بها في مصر أو في الشام .

وأما قواعد رسم الهمزة فقد يسرتها لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ووافق مؤتمر المجمع على عمل اللجنة في جلسة الثاني عشر من يناير « كانون الثـاني » سنة ١٩٦٠ . وقد نشرتُ في هذه المجلة صورة لتلك القواعد[٢] .

وفي تيسير الإملاء بعض اقتراحات لم يُعمل بها على ما أعلم . ومثل ذلك اقتراحات في الإعراب واقتراحات في تمييز الأعداد وإضافتها .

وفي الجزء السابق أي الجزء الثالث من المجلد التاسع والثلاثين من مجلتنا هذه تناولتُ في مقال الصدر موضوع كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية ، ونقلتُ تقريراً للجنة الأصول قدمته حديثاً الى مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة ، وهو التقرير الذي وافق عليه المؤتمر في الدورة الثلاثين (١٩٦٣ – ١٩٦٤) .

أما مشكلة الازدواجية بين الفصحى والعامية فقد كنت أفصحت عن رأيي فيها في مجلة مجمعنا هذه (الجزء الرابع من المجلد الثلاثين ، ص ٦٢٥) . ومما قلته إن هذه القضية لا تحل بتدريس اللهجات العامية ، حتى في المعاهد العالية ، بغية تقريبها من الفصحى ، بل تحل بوسائل أخرى منها تيسير قواعد الفصحى مع الاحتفاظ بسلامتها ، ومنها على الأخص نشر التعليم بالعربية في سواد شعوب أمتنا ، ومنها فرض التكلم بالفصحى على المعلمين وعلى التلاميذ في جميع المدارس على مختلف درجاتها .

---

(١) الجزء الرابع من المجلد ٣٥ « تشرين الأول سنة ١٩٦٠ » ص ٦٨٩ – ٦٩٦ .

(٢) الجزء الأول من المجلد ٣٦ « كانون الثاني سنة ١٩٦١ » ص ١٦٣ . وفي ص ٣٠٩ من الجزء الثاني من المجلد المذكور تصويب غلطتين مطبعيتين .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقلت أيضاً : لولا الخوف من أن أتهم بالتعصب لجعلتُ من واجبُ الحكومات العربية المستقلة التي تغار على لغتها القومية أن تمنع المطابع من طبع كتب أو رسائل بالعامية ، وأن تمنع التكلم بها في المدارس والمسارح ومحطات التلفزة والإذاعة ، حتى في دوائر تلك الحكومات .

ومن دواعي الأسف أن اللهجات العامية أخذت تنتشر كثيراً بحجة نشر « الفولكلور الشعبي » ، فبئس نشر هذا « الفولكلور » بتلك اللهجات السيئة التي يجب أن يقضي انتشار التعليم عليها . وهذا الموضوع يذكرني بازدواجية لغة التعليم [1] في المغرب ، فإن من بدائه الأمور كون نشر التعليم والثقافة في بلد ما بلغة وبروح أعجميتين أضر بكثير من بقاء شعب ذلك البلد جاهلا ، فالجهل يبقيه على الأقل محتفظاً بكيانه وبعاداته القومية ، وبدينه وبلغته العربية ، فصيحة كانت أو عامية .

ومن أهم الموضوعات تيسير وضع المصطلحات العربية في العلوم والفنون الحديثة . وهذا الموضوع الذي أعالجه منذ نحو أربعين سنة قد عالجه مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ إنشائه ، باتخاذ قرارات مهمة في القياس ، وسّع فيها أبوابه ، وأثبت الصحة في قياسية عدد من الأوزان والجموع ، مما سهّل عمل واضعي المصطلحات العلمية العربية . وكنت في سنة ١٩٥٧ ألقيت بحثاً في أهم تلك القرارات ، ونشرته في هذه المجلة [2] ، مثل مدى التعريب والنحت والتضمين واستعمال الكلمات المولدة ، ومثل الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وصوغ مَفْعَلة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان ، واشتقاق أسماء الآلات على الأوزان المعلومة ، وقياسية صيغة فَعَلان للتقلب والاضطراب ، وصيغة فِعالة للحرفة ، وفَعّال المحترف ، وقياسية اشتقاق

(١) انظر مقالاً مائعاً بهذا العنوان للأستاذ إدريس الكتاني في العدد الأول من مجلة « اللسان العربي » التي تصدر في الرباط « عدد يونيو ـ حزيران ـ ١٩٦٤ » .

(٢) الجزء الرابع من المجلد الثاني والثلاثين (تشرين الأول سنة ١٩٥٧) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المصادر الصناعية من الكلمات بزيادة ياء النسب والتاء عليها (كما في سُمَيَّه وحمضية وعطرية) الخ .

ونشرنا في هذه المجلة أهم القرارات التي اتخذها مجمع القاهرة بعد التاريخ المذكور مثل قرار مدى التعريب في ألفاظ تصنيف المواليد (١) ، وقرار صوغ مَفْعَلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة « كتوت وخوخ وتين وأشباهها (٢) » ، وقرار صوغ فُعال وفَعَل للداء فيما ورد له فِعْل أو لم يرد (٣) . وهذه القرارات الثلاثة مبنية على اقتراحات لي كنت قدمتها الى المجمع .

ولمجمع اللغة العربية في القاهرة قرارات حديثة أخرى . وقد أصدر في سنه ١٩٦٣ مجموعة سماها « مجموعة القرارات العلمية » من الدورة الأولى الى الدورة الثامنة والعشرين » ، فمن المفيد مراجعتها وإن تكن القرارات قد جاءت فيها خالية من الشرح أو من الأمثال .

وبعد لقد حداني على كتابة هذه النبذة القصيرة في مشكلات لساننا اقتراح كان الفقيد الأستاذ أحمد أمين قدمه الى مجمع اللغة العربية في القاهرة بعنوان « اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة » ، فدرسته لجنة الأصول أخيراً ووضعت تقريراً في بعض مواده وقدمته الى مؤتمر المجمع في الدورة الثلاثين « ١٩٦٣ - ١٩٦٤ » فأقره . وذكرتُ في الصفحة ٥١٧ من الجزء الثالث (أي السابق) من هذه المجلة أننا سننشر الاقتراح والتقرير في هذا الجزء .

مصطفى الشهابي

---

(١) الجزء الثاني من المجلد الخامس والثلاثين ص ٣٢٤ .

(٢) الجزء الثاني من المجلد الخامس والثلاثين ص ٣٢٦ .

(٣) الجزء الرابع من المجلد السادس والثلاثين ص ٦٩٣ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة

قدم حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد أمين إلى مؤتمر المجمع بحثاً عنوانه « اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة » ألقاه في الجلسة السابعة للمؤتمر ، وتناقش فيه حضرات الأعضاء في الجلسات الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ، ورد عليه حضرتا العضوين المحترمين الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش ببحثين ألقيا في الجلسة الرابعة عشرة . ثم وافق المؤتمر في جلسته الخامسة عشرة على إحالة مقترحات الأستاذ أحمد أمين وردود حضرات الأعضاء عليها إلى لجنة الأصول لدرسها والانتهاء إلى قرار فيها ثم يعرض الموضوع بجملته على المؤتمر .

وفيما يلي نص الأبحاث الثلاثة التي ألقاها حضرات الأعضاء المحترمين أحمد أمين والشيخ محمد الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش[1] .

بحث الأستاذ أحمد أمين

اللغة العربية لغتنا فيجب أن تخضع لحياتنا تنمو بنمونا وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسايرنا في تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . ولغة كل أمة عنصر من عناصر تكوينها ، ورقيها أو انحطاطها لها الأثر الكبير في تكوين النزعات والأخلاق ، فإن اللغة من الأدب ، والأدب غذاء العقول والأرواح ، والطابع الذي يطبع الأمة بطابع السمو أو الضعة ، والعزة أو الذلة .

ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين مدى الخطر الذي يحيط بنا ، وهو يتلخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا

(١) لم نستطع نشر البحثين الثاني والثالث ، وعلى الراغب فيهما أن يطلبهما من مجمع القاهرة . وفيهما مخالفة لكثير من آراء الفقيد أحمد أمين .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برنامجهم ألا يأخذوا عن حضري قط ولا ممن خالط الحضر من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنهـا كقيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . وأودعوا كل ذلك في كتبهم التي كانت نواة لمعاجم اللغة . وهم من غير شك يشكرون كل الشكر على ما بذلوا من جهد وكابدوا من عناء ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست الا هذا الذي جمعوه ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه النظرة أنهم يريدون ألا يستعمل الناس أيام الدولة العباسية البالغة مبلغاً عظيماً من الحضارة الا ما كان يستعمله هؤلاء البدو في معيشتهم البدوية ، ومحال ذلك . لهذا رأينا اللغة غنية غنى مفرطاً في أدوات البدو ومعيشة البدو وفقيرة جداً في حاجات المدنية، ولهذا اضطروا هم أو غيرهم بجانب عملهم هذا إلى التعريب بعد أن أعرضوا عنه ، نزولاً على حكم الطبيعة وتطور العمران ، وخلطوا ما أخذوه عن القبائل بما عربوه من الأمم المدنة ، فأضاعوا بذلك القـاعدة الأولى التي رسموهـا لأنفسهم وهي الأخذ عن العرب الخلص فقط . ولو كانوا أدركوا هذه النتيجة لسمحوا لأنفسهم من أول الأمر بالأخذ عن القبائل التي اختلطت بالعجم فهم على الأقل أولى من العجم الصرف الذين عربوا عنهم .

على كل حال قد آمنوا أو آمن الناس أن متن اللغة البدوي لا يكفي للحياة الحضرية إذ ذاك فأكملوه بالتعريب وبتوسيع الاشتقاق وبالقياس . وسايرت حركة الاجتهاد في اللغة حركة الاجتهاد في التشريع ، ثم أصيب العرب بالضربة الشنيعة في الأمرين معاً وهو اقفال باب الاجتهاد في التشريع وباب الاجتهاد في اللغة ، وهو حكم قاس لا يمكن تنفيذه فيها إلا إذا ماتت الأمة وماتت اللغة (لا قدر الله) . فلما لم تمت الأمة احتالت على فتح باب الاجتهاد في التشريع بشتى الوسائل الضعيفة والحيل السخيفة . فلما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لم تنجح هذه الحيل كانت الضربة المخجلة ، وهي اهمال التشريع الإسلامي والاعتماد على التشريع الأوربي إلا في حدود ضيقة كالأحوال الشخصية ، وأما في اللغة فكذلك نمت اللغة العامية على حساب اللغة العربية ، واستعمل الناس في حرفهم وصناعاتهم وحياتهم اليومية الكلمات التي يرون أنفسهم في حاجة اليها ولو أخذاً من اللغات الأجنبية لكلمات محرفة ، ولم تبق اللغة العربية الفصيحة إلا في تعليم التلاميذ ريثما يؤدون الامتحان ، أو على أقلام الخاصة الذين لايحسنها أكثرهم ، والذين يفرون عند كتابتهم من وصف الحياة الواقعية من جزمة وطربوش وجاكته إلى كلمات قديمة حذاء وقلنسوة ولباس ونحو ذلك مما تكون فيه الحقيقة في واد والكلام في واد ولو استمررنا على ذلك لكانت نتيجة اللغة نتيجة التشريع .

ولا علاج لهذا الا فتح باب الاجتهاد لأن إقفاله كان هو الداء .

ولأتقدم الآن باقتراحات صغيرة مبدئية أتبعها بغيرها اذا سمحتم .

أولاً ـ نظرة واحدة إلى اللغة العربية ترينا أنها واسعة سعة عظيمة أكثر من اللازم في مواضع، ضيقة ضيقاً شديداً أكثر من اللازم في مواضع أخرى كالثوب يطول أحد كميه أمتاراً ويقصر كمه الآخر فلا يكون الا شبرا .

والسبب في ذلك هو ماذكرت من أن اللغة العربية كانت لغة قبائل مختلفة بدوية : فما كان منها يتصل بحياة البدو من الإبل وحياتها وصفاتها والأرض وأنواعها والخيام وما اليها ففي غنى مفرطاً يدل على ذكاء العرب ومقدرتهم ودقة ملاحظاتهم ، حتى لم يتركوا شيئاً من ملابسات حياتهم الا لحظوه ووضعوا له اسماً ، وكانت كل قبيلة تفعل ذلك ، فلما جمع العلماء من قبائل مختلفة تنوعت الأسماء المتعددة لذلك ووجد بعض نسيه بالمترادفات (١) وما كان منها يتصل بحياة الحضر كالملابس الحضرية والأطعمة الحضرية فقليل ، وأكثره جاء من التعريب في العصر العباسي ، فإذا أتينا إلى زمننا ورأينا

(١) كذا في النسخة . والمراد كثرة المترادفات فيما يختص بالقبائل البدوية .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الحضارة الغربية ومنتجاتها رأينا من الطبيعي قصوراً واضحاً ، فاذا قارنا الناقة وأنواعها وأجزاءها بالطيارة وأنواعها وأجزائها ، والعقاقير البدوية بالعقاقير الحضرية ، والصناعة البدوية بالصناعة الحضرية الخ ... وجدنا الغنى المفرط في الأولى والفقر المدقع في الثانية . وهكذا . وعلاج ذلك في نظري أمور :

(١) ـ التخفف من كثير من مفردات اللغة التي في المعاجم . فلسنا في حاجة إلى الثمانين ألف مادة التي وردت في لسان العرب كما يقولون ، ولا بد من طرح بعض الألفاظ وإماتتها الا أن تكون كتباً مؤرخة للغة . ذلك ضروري لنفسح مجالاً للكلمات الجديدة في المسميات التي نحن في حاجة اليها ، ولو أبقينا القديم كما هو وأضفنا إليه الجديد لتضخم متن اللغة تضخماً يعجز أي متعلم . وأولى الكلمات بالاعدام هي :

(أ) ـ الكلمات الحوشية التي يمجها الذوق ويكرهها السمع ، والتي عبر عنها أصدق تعبير الصفي الحلي حيث يقول :

انما الحيزبون والدردبيس والطخا والنقاخ والعلطبيس
لغة تنفر المسامع منها حين تروى وتشمئز النفوس
وقبيح أن يذكر الناقر الوحشي منها ويترك المأنوس
أين قولي هذا كثيب قديم ومقالي عقنقل قدموس ؟
خل للأصمعي جوب الفيافي في نشاف تخف منه الرؤوس
إنما هذه القلوب حديد ولذيذ الألفاظ مغناطيس

فلننزل على حكم الصفي الحلي ولنستبعد هذه الألفاظ وأمثالها ، كما يكون عملنا في المعاجم التفتيش عما يصلح ، ويكون من عملنا أيضاً التفتيش عما لايصلح ، وتقرير استبعاده وعدم ادخاله في المعاجم الجديدة .

(ب) كذلك استبعاد كثير من المترادفات التي لاحاجة اليها . فما حاجتنا إلى أن يكون للعسل ثمانون اسماً وللسيف نيف وخمسون ، وللجنة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

نحو مئتين ، وللمصيبة نحو أربعمائة ، في حين أن أهم من ذلك كله ليس له اسم واحد ؟ لقد مضى الزمن الذي كنا نعد فيه كثرة المترادفات مفخرة للغة ، واضطرتنا كثرة مخلوقات المدنية أن نحمد الله على أن يكون لكل مادة في الحياة اسم واحد يصطلح الناس عليه ويتفاهمون به . نعم ان بعض المترادفات ليس مترادفاً لدلالته على وصف أو نحو ذلك ، ولكن الكثير منها لايدل على شيء غير الذي يدل عليه اللفظ الآخر فلا حاجة اليه . نعم ان كثرة المترادفات ضروري للشعر العربي الذي تلتزم فيه القصيدة وحدة القافية والروي ، ولكن هذا في نظري عيب آخر يضاف إلى عيوب المترادفات . فوحدة القافية والروي في القصيدة الطويلة أضعفت من الشعر الا على يد المهرة ، وجعلتهم يشدون المعاني شداً ليعثروا على القافية ، لا أن يأتوا بالقافية التي تلائم المعنى . وما علينا لو تعددت القوافي في القصيدة الواحدة ؟ ذلك أروح للسمع وأفسح مجالاً للشاعر .

(ج) كذلك حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها بتاتاً مثل : ولى إذا أقبل وولى إذا أدبر ، وشعبت الشيء إذا أصلحته وشعبته إذا شققته ، وأفدت المال إذا أعطيته غيري وأفدته استفدته ، وقسطَ جارَ وقسط عدلَ ، والغريم المطالب والغريم الطالب ، ونحو ذلك من مئات الكلمات فهذا أسخف شيء في اللغات ، وهو مفسد للقصد من اللغة فان اللغة موضوعة للابانة عن المعاني فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على الشيء وضده لضاعت قيمة اللغة ، وكان هذا تعمية لا ابانة ، وتغطية لا كشفاً ، واللغة لم توضع لتكون ألغازاً . وعلة وقوع اللغة العربيه في ذلك أن العلماء جمعوا من القبائل المختلفة ، فقد تكون الكلمة دالة على معنى في لغتها وعلى ضده في لغه أخرى . فكانت كل قبيلة حكيمة في نفسها فلماذا يريدوننا أن نجمع بين المتناقضات ؟ كما ولد اختلاف القبائل هذا التضاد ولد أيضاً

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كثرة المشترك في اللغة . فكم معنى للعين والحال مما يجعل الذي يريد أن يفهم نصاً من النصوص حائراً بين جملة معان كلها صالح ولكن لايستطيع الجزم . ولعل القارىء لشرح ابن الانباري للمفضليات يرى في كل قصيدة الاختلاف في فهم المعاني لكثرة هذا المشترك . ولكنني لا أريد حذفه بتاتاً كما أريد حذف المتضاد فالحاجة إليه شديدة بل أريد التخفف منه قدر الإمكان . هذه أمثلة من أمثلة تضييق الواسع وأما الناحية الأخرى وهي توسيع الضيق فأبوابها التعريب والاشتقاق والقياس وكلها اتبعت في العصر العباسي ثم كان الخطأ في سلبنا هذا الحق مع شدة الحاجة إليه .

أما التعريب فقد سار المجمع عليه سيراً محموداً وقضى جزءاً كبيراً من وقته في تعريب المصطلحات العلمية والفنية ، وليس عليه إلا أن يستمر في طريقته في تعريب أدوات الصناعة وسائر أدوات الحضارة مع توسع في المنهج الذي يسير عليه . وقد أفرد لذلك بحثاً آخر . وأما الاشتقاق والقياس فكلاهما يتدخل في الآخر في بعض أموره ، فلأجمع بينهما في الكلام ، وإني مورد بعض الأمثلة منهما :

(١) ـ انا نعرف صيغ الزوائد كأفعلَ وفعّل وفاعل وانفعل وافتعل واستفعل الخ ، ونعرف المراد منها في الأعم ، فيقولون ان فاعل للمشاركة مثلا ، وافتعل لاتخاذ شيء مثلا ، كاختتم اتخذ خاتماً ، واستفعل للطلب مثلا كاستغفر الله ، وتفاعل لحصول شيء تدريجاً كتزايد وتواردت الإبل الى آخر ما قالوا ، ولكن وجه العيب أنهم قصروا ذلك على ما سُمع ولم يبيحوا لعلماء اللغة أن يتوسعوا في الاستعمال متى احتيج اليه وكان جارياً على أساليب اللغة . ما الذي يمنع من أن أقول خابرته كما قالوا نابأته والمعنى في الاثنين واحد والاشتقاق واحد ؟ وما المانع أن أقول استلفت نظره وفيها معنى طلبت اليه أن يوجه نظره إلى نحو ذلك ؟ إن أكثر المتزمتين

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في اللغة لا هم لهم إلا أن يخطئوا كل ذلك لأنه لم يرد في المعاجم . وأريد من المجمع أن يقرر قياسية ذلك كله متى انطبق على القواعد الصرفية ودعت الحاجة اليه . وكذلك الشأن في المصادر ، فقد نصوا على أن الفعل إذا دل على حرفة فقياس مصدره فِعالة كالخياطة والحياكة فلنعمم ذلك إذا شئنا كالبِرادة والنقاشة ، وفَعَلان يدل على التقلب كالجَوَلان والغليان فنقيسه في مثله متى احتجنا الى ذلك ولو لم ينصّ عليه ، وصيغة فَعّال تطلق على صاحب الحيوان ومروضه فقالوا فيل وفيال فلم لا نقول قرد وقراد وكلب وكلاب وهكذا ؟

(٢) كذلك من أصعب الأبواب وأكثرها خلطاً في اللغة العربية المذكر والمؤنث . فيؤنث المذكر فيقال هو راوية للشعر وعلاّمة ونسابة ، ويذكر المؤنث فيقال هي كاعب وناهد . وهناك ألفاظ يطلق فيها اللفظ الواحد على الذكر والأنثى من غير تغيير ، كقولهم شاب أملود وجارية أملود ، وبعير ظهير وناقة ظهير أي قوي ، وجمل ضامر وناقة ضامر . وهناك الحيرة في أسماء هل هي مؤنثة أم مذكرة ، كالدرع والرمح والرحم فلا بد من الامعان في الكشف عليها ، وقد لا تجد نصاً . وهناك ما يذكر ويؤنث على السواء كالسلاح والصاع والسكين والدلو والسوق والمسل والدوح ؛ فيجب العمل على تسهيل هذه الصعاب المربكة والجرأة في تنظيمها ووضع قواعد عامة ولو خالفنا فيها بعض النصوص من مثل :

(أ) جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاق تاء التأنيث اليه فنقول هي كاعبة وناهدة وشاب أملود وجارية أملودة وجمل ضامر وناقة ضامرة .

(ب) كل ما لم يرد في نعت كالأنثى بالهاء والمذكر بدون هاء من غير توقف على نص .

(ج) كل ما ليس مؤنثاً حقيقياً كأسماء الجماد إذا لم تكن فيه علامة التأنيث كالدلو والبئر والأرض والسماء والنجم يجوز تذكيره وتأنيثه كما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

حكى صاحب المصباح عن ابن السكيت وابن الأنباري إذ قالا « إن العرب تجترىء على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه علامة التأنيث » .

وعلى الجملة فالواجب تنظيم هذا الباب بالقواعد التي ذكرت ونحوها وإزالة الصعاب التي شوهت اللغة وجعلت تعلمها عسيرا .

كذلك يجب ألا نفهم أن اللغة العربية التي نملكها هي عمل العرب والأعراب في البادية وحدهم بل ان اللغة العربية التي نملكهـا هي عمل هؤلاء مضموماً اليه عمل الأدباء والعلماء الذين عانوها وعالجوها الى اليوم . وبعبـارة أخرى يجب أن نفهم أن اللغة ليست قاصرة على ما جمعه الخليل وابن دريد والجوهري ونحوهم من ألسنة العرب بل اللغة أيضاً ما استعمله ذوو الذوق العربي من أمثال أبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء ومن أتى بعدهم على منوالهم ، فاذا استعمل هؤلاء لفظة أو تعبيراً لم يرد في المعاجم ووجدناه صالحاً لنا يسد حاجة من حاجاتنا استعملناها ، فالألفاظ التي استعملها أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني من مثل ندّر الرجل وتندّر إذا ما جاء بالنادرة وندّر بفلان وتنادر عليه إذا جعله موضع نادرته صحيحة كالتي نطق بهـا الأعرابي ، وإذا استعمل المقري التذكرة بمعنى الرقعة التي يكتب فيها ليتذكر فهي عربية ، والألفاظ الاصطلاحية التي استعملها ابن خلدون ليسد بها حاجته في علم الاجتماع عربية .

وهذا كله يسلمنا الى القول بتنقية ما سموه الدخيل وادخال ما يصلح منه في معاجمنا كالأصيل تماماً بلا تفرقة الا اذا وضعنا معجماً تاريخيـاً . وقد قام الأستاذ دوزي في ذلك مقاماً حسناً بمعجمه الذي وضعه في معاني الكلمات المستحدثة التي وردت في كتب المتأخرين .

هذا رأيي في التوسيع والتضييق وليس ماذكرت الا أمثلة قليلة يمكن التوسع فيها إذا قبل المبدأ وهو فتح باب الاجتهاد للاصلاح .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ثانياً ـ من أشق الأمور على دارس اللغة العربية وزن الفعل الثلاثي ماضيه ومضارعه من أي أوزان الفعل الستة هو ؟ والمتخصص في دراسة اللغة يشيب ولا يستطيع الجزم بصحة نطقه في هذا الباب أهو أحسن من باب نصر أو ضرب أو ذهب الخ . ولو ترك هذا الأمر على حاله لما أمكن النطق الصحيح الدائم مهما طال الزمن وكثر الدرس . بل في كثير من الأحيان نشك فنرجع الى المعاجم في بعض الصيغ فلا تنص أو تختلف أو تجيز . ومما يزيد الأمر صعوبة أن الفعل الواحد له وزن أو وزنان اذا كان بمعنى خاص ، وله وزن آخر أو وزنان اذا كان بمعنى آخر . ويضطرب الباحث بين هذه النصوص ، واذا لم يضطرب فلا يستطيع احصاءها واستيعابها والأمن من الزلل فيها . وقد أدرك هذه الصعوبة بعض العلماء قبلنا فاجتهدوا فيها . فقد روى القاموس في مقدمته عن أبي زيد الأنصاري : « اذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فعلَ فأنت في المستقبل (أي في الفعل المضارع) بالخيار ان شئت قلت يفعُل (بضم العين) وإن شئت قلت يفعِل (بكسرها) فتقول حشر يحشُر ويحشِر ، وعرج يعرُج ويعرِج وعكف يعكُف ويعكِف الخ » .

وهو اجتهاد حسن لا بأس به ، ولكن يجب أن يكون لنا من الحق ما لأبي زيد فننظم الأفعال الثلاثية كلها ولا نقتصر على ما كان من باب « فعلَ » ، ولا نجيز أن يكون مضارع فعل من باب ينصر أو يضرب فان هذه توسعة ضارة ولا حاجة اليها بل نكتفي بوزن واحد وليكن وزن يضرب .

فاذا جاز لأبي زيد أن ينظم بعض التنظيم فنحن أحوج ما نكون للتنظيم الكامل وأقدر منه .

وهناك أبواب أخرى في اللغة العربية مسببة للخلط والاضطراب ، كباب التعدي واللزوم ، وباب العدد والمصادر وكثرتها وبعثرتها ، وجموع

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

التكسير واضطرابها الخ . وكلها تحتاج الى ضبط ولو بتضحية أرجىء القول فيها الى فرصة أخرى إن شاء الله .

وأخيراً نستخلص من هـذا كله مبدأ واحداً وهو تقرير فتح باب الاجتهاد في اللغة لتنظيمها وضبط الفوضى فيها ، وهذا لايكون الا بالاعتقاد بان اللغة ملكنا لا اننا ملك لها ، نتصرف فيها كما يتصرف الملاك في أملاكهم بالهدم والبناء والتغيير والتبديل ، انما يجب أن يكون التصرف تصرف العقلاء لا السفهاء فنربط جديدنا بقديمنا ولا نبني الا ما نحن في حاجة اليه ، ونبنيه على خير وجه يحقق الغرض المطلوب ونختار في بنائه خير البناة .

إن الوضع الذي وضعنـا فيه أنفسنا ازاء اللغه وضع خطأ ، لقد وضعناها موضع الآلهة المالكة المقدسة ووضعنا أنفسنا منها وضع العبد الذليل الخاضع . والوضع الصحيح أننـا نحن السادة وهي العبدة الطيعة ، وليس يصح أن ننتظر رأياً من أبي زيد ولا كلمة من الأصمعي ولا تخريجاً من الأشموني لنلجأ اليه ونعتصم به في الاصلاح ، فعقولنـا أقدر على فهم حاجتنا ، ونظرنا وتفكيرنا أقدر على تنظيم بيتنا .

إني لأعجب من أن كـثيراً من المصلحين تنبهوا الى خطر الجمود في التشريع ، ونادوا بالاجتهاد فيه ، مع الاحتفاظ بالأصول الكلية في الدين ، ولكن قلما نرى داعياً الى الاجتهاد في اللغة مع آن للجمود فيها خطراً لا يقل عن خطر الجمود في التشريع . ومصداق ذلك انصراف أكثر المتعلمين عنها متى نالوا حظاً من لغة أجنبية ، وقلة من يجيدها قراءة وكتابة كأنها لغة اضافية لا لغة أصلية .

ثم لاخطر من هذا الاجتهاد مطلقاً متى أحكم طريقه ومتى حوفظ على مقومات اللغة . وليست مقومات اللغة في ألفاظ تحذف وألفاظ تزاد ولا في هذه الفوضى في كثير من الأبواب ، انما مقومات اللغة في هيئتها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وبناء كلماتها وطريقة الاشتقاق ونحو ذلك ، بل ان تنظيمها وتحديد الفوضى فيها يرفع من شأنها ويزيد في حيويتها ويكثر من سواد من يجيدها .

وهنا سؤال وجه الي بعض حضرات الأعضاء وهو : لمن يكون هذا الحق في الاجتهاد ؟

والجواب أن شأن اللغة شأن غيرها من الفقه وسائر العلوم والفنون . كل متمكن من فرع ، دارس له ، متخصص فيه ، نضج فيه ذوقه ، له الحق أن يقترح وينادي بنظريته التي يراها حقاً . والمتخصصون في هذه المادة ينظرون رأيه ونظرياته ويقررونها أو يرفضونها أو يعدلونها ، ثم بعد ذلك الهيئات الرسمية في التشريع تأخذ ما تراه صحيحاً من أقوال هؤلاء العلماء وتتخذ منه قانوناً لها ، والمجامع العلمية المعترف بها من الأمة تقرر صحة النظرية العلمية أو خطأها ، وتدخل في عداد العلم ما ثبتت صحته ، وهكذا فكذلك الشأن في اللغة ، لكل كاتب وشاعر أن يستعمل من الكلمات اللغوية ما يؤدي غرضه ويعرضه على الناس ليجاروه أو يرفضوه ، والمجامع الرسمية كمجمعنا ومجمع دمشق تأخذ من هذا كله ومما يعرضه عليها أعضاؤها بجدهم وبحثهم ما تراه صالحاً وتقرره وتذيعه على الناس ليكون دستورا . ثم لا بد أن يكون هناك اتصال بين المجمع والحكومة اتصالاً تشريعياً ، فاذا قرر المجمع مثلا رسم الألف اللينة في الآخر ألفاً مطلقا ، فلا قيمة لهذا القرار إلا أن تصدر وزارة المعارف بذلك أمراً لاستعماله في مدارسها وكتبها ، والزام المعلمين باتباعه ، وهكذا حتى يكون للاصلاح نتيجة فعلية . ولنتبع في ذلك ما اتبعت الأمم الحية في إصلاح لغتها وكتابتها ، ولننتفع بتجاربها ونتجنب أخطاءها ، والله الموفق .

* * *

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في إصلاح متن اللغة

تقرير مقدم من لجنة الأصول [١]

في مؤتمر المجمع ـ في دورته العاشرة ـ سنة ١٩٤٤ قدم الأستاذ المرحوم أحمد أمين عضو المجمع « اقتراحاً ببعض الإصلاح في متن اللغة » ؛ ولما عرض على المؤتمر ناقشه الأعضاء ، وكتب فيه كل من الأستاذ المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين والأستاذ المرحوم الشيخ ابراهيم حمروش ، وقرر المؤتمر احالة الموضوع الى لجنة الأصول وتقديم تقرير فيه اليه .

وقد تضمن الجزء السادس من المجلة نص بحث الأستاذ أحمد أمين وما كتبه كل من الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش .

وفي مارس سنة ١٩٦٣ بدأت لجنة الأصول تدرس الموضوع ، فقدم الدكتور ابراهيم أنيس تقريراً اجمالياً فيه ، وكذلك قدم الأستاذ أمين الخولي بمناسبة بحث التذكير والتأنيث تقريراً في التذكير والتأنيث في الحيوان [٢] .

وفيما يلي بيان المسائل التي فرغت اللجنة من دراستها في بحث الأستاذ أحمد أمين :

أولاً ـ في الألفاظ الحوشية :

يقترح الأستاذ أحمد أمين التخفف من كثير من مفردات اللغة ، ويرى أن أولى الكلمات بالإعدام هي الكلمات الحوشية ، فلا بد من استبعاده وعدم ادخالها في المعاجم الجديدة .

وقد انتهت اللجنة الى ما يأتي :

« من الواجب أن يكون من المعاجم ما يتضمن كل كلمات اللغة أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية فذلك اعتبار بلاغي لا لغوي ولا يُستبعد اللفظ من المعاجم بأنه حوشي » .

---

(١) هو التقرير الذي وافق عليه مؤتمر المجمع في الدورة الثلاثين (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤)

(٢) في وسع طالب الفائدة أن يطلب التقريرين من مجمع القاهرة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثانياً ـ في الترادف :

يقترح الأستاذ أحمد أمين استبعاد كثير من المترادفات التي لا حاجه اليها .

وقد انتهت اللجنة الى ما يأتي :

« توصي اللجنة في شأن المترادفات أن يُعنى كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضيق دائرة المترادفات » .

ثالثاً ـ في المتضاد والمشترك :

يقترح الأستاذ أحمد أمين حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها ، والتخفف من المشترك قدر الإمكان .

وقد انتهت اللجنة الى ما يأتي :

« أيا ما كان سبب التضاد والاشتراك واختلاف اللغويين حولها ، فان ما ثبت من كلمات التضاد والاشتراك اللفظي ليست كثيرة ، ويعول في تحديد معناها على السياق والقرينة . ووجودها في المعجم قد يُحتاج اليه في فهم النصوص القديمة ، وليس فيها مع ذلك عبء على اللغة ، وليست العربية بدعاً في ذلك . ومهمة واضعي المعجم أن يتحروا استعمال هذه الألفاظ في النصوص الصحيحة قبل الحكم بأنها من الأضداد أو المشترك اللفظي » .

رابعاً ـ في الاشتقاق والقياس :

يقترح الأستاذ أحمد أمين الموافقة على قياسية كل صيغ الزوائد والمصادر ونحوها متى انطبق على القواعد الصرفية ودعت الحاجة اليه .

وقد انتهت اللجنة الى ما يأتي :

« ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

جامساً ـ في التذكير والتأنيث :

يقترح الأستاذ أحمد أمين جواز تأنيث كل مؤنث بالحاق التأنيث اليه ، وجواز التذكير والتأنيث لكل ما ليس مؤنثاً حقيقاً كأسماء الجماد اذا لم تكن فيه علامة التأنيث .

وقد انتهت اللجنة الى ما يأتي :

١ ـ يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وان لم يقصد الحدوث .

٢ ـ يجوز أن تلحق التاء فَعيلاً بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر .

٣ ـ لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل ، للتأنيث ، وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصور على السماع ، ولم يرد إلا في ألفاظ قلائل ، أشهرها صرورة ، ومنونة ، وعروفة ، وفروقة ، وملولة ، ولجوجة ، وشنوءة .

٤ ـ أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث إما واجبة التأنيث ، وإما واجبة التذكير ، وإما جائزة الأمرين ولو في رأي .

وتيسيراً على المتعلمين ، ينضبط الأمر بما يأتي :

أ ـ واجب التأنيث ، وأشهر المنقول من أمثلته :

من أعضاء الإنسان

١ ـ العين	٢ ـ الأذن	٣ ـ السرة
٤ ـ البنصر	٥ ـ اليد	٦ ـ اليمين
٧ ـ اليسار	٨ ـ الشمال	٩ ـ الكتف
١٠ ـ الكرش	١١ ـ الفخذ	١٢ ـ الورك
١٣ ـ الاست	١٤ ـ الساق	١٥ ـ الرجل
١٦ ـ العقب		

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من التنوعات

١ ـ الأرض	٢ ـ الشمس	٣ ـ ذكاء
٤ ـ الصبا	٥ ـ الفأس	٦ ـ القدوم
٧ ـ العصا	٨ ـ الكأس	٩ ـ الطاس
١٠ ـ الطست	١١ ـ الرحا	١٢ ـ النعل
١٣ ـ البئر	١٤ ـ لظى	١٥ ـ النوى
١٦ ـ شعوب		

ب ـ ما عدا الواجب التأنيث فتذكيره صواب .

٥ ـ كل ما لا علامة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره ، وإذا أريدت أنثاه قيل : أنثى كذا ، وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه ، وإذا أريد مذكره قيل : ذكر كذا ، إذا لم يوجد له لفظ خاص .

محرر اللجنة

محمد شوقي أمين

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net